**د.محمد مفلح عيد النواصره**

**محاضر غير متفرغ**

**الجامعة الأردنية /الأردن**

**البريد الإلكتروني:** [**dr.mohammadna@yahoo.com**](mailto:dr.mohammadna@yahoo.com)

**ت. 00962792901191**

**النسب (دراسة صوتيّة صرفيّة)**

**الأسماء المقصورة والممدودة والمنقوصة أنموذجا**

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع النسبِ؛ باستقصاء جانبيه: القياسيّ وكيفية صياغة المفردات التي تخضع لنمطٍ بعينه في الزيادة، وإن اختلفت كيفية الأداء والتطبيق، وأما الجانب الثاني فهو السماعيّ الذي لم يأتِ على وتيرة واحدة، وإنما حدّه السماع والذوق اللغويّ. وقد كان معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الموضوع، ثم جمع المعلومات المتعلقة به من أمّات كتب اللغة، ثم التحليل الصرفي الصوتي، نظرا لما لعلم الأصوات من دور في توضيح الخطوات التحليلية. ومن ثَمَّ تصنيف المادة اللغوية؛ كلُّ مسألة وما يناسبها تصنيفا.

أما أهم المؤلفات التي اتكأ عليها الباحث، فهي: الكتاب لسيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، والمقرب لابن عصفور، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي.

وأما المشكلة التي واجهت هذه الدراسة فتتمثل بعدم وجود مؤلف شامل ومفصل يدرس هذا الباب دراسة صرفية صوتية، فضلا عن التناقض البحثي بين الباحثين في عرض بعض مسائله.

**الكلمات المفتاحية:** النسب، الاسم الممدود، المستوى الصوتي ، الاسم المقصور ،الاسم المنقوص.

**Ratios (phonetic morphological study)**

**Restricted, extended and incomplete names as a model**

**ABSTRACT**

This study aimed to research the issue of ancestry; By investigating its two sides: the standard and how to formulate vocabulary that is subject to a specific pattern of increase, even if the manner of performance and application varies.

It was based on the descriptive analytical method by studying the subject, then collecting information related to it from the mothers of language books, and then the phonemic morphological analysis, given the role of phonology in clarifying the analytical steps. and then classify the linguistic material; Each issue is appropriately categorized.

As for the most important books on which the researcher relied, they are: The Book by Sibawayh, Sharh al-Mofassal by Ibn Yaish, al-Muqrib by Ibn Asfour, and Shafiya Shafia Ibn al-Hajeb by al-Astrabadhi.

As for the problem that this study faced, it is represented in the absence of a comprehensive and detailed author that studies this section as a morphological and phonetic study, in addition to the research contradiction between researchers in presenting some of its issues.

**Keywords**: lineage, extended noun, phonemic level, short noun, incomplete noun.

**مقدمة**

يعد المستوى الصرفيّ أحد المستويات اللغوية، التي حظيت باهتمام الدارسين وعنايتهم، إذ لا يكاد كتاب لغويّ قديم إلا وقد تناول أبوابه ومسائله، وإن لم يكن بادئ الأمر مستوًى لغويًّا مستقلا؛ إذ لا ينفصل عن مستويات اللغة الأخرى، وما لبث أن استقل بالدراسة وحده، وأُلِّفت فيه المدونات الخاصة فأصبح يُدرس مستقلا.

وشأن الصرف في أبوابه ومسائله شأن غيره من المستويات، فله مفرداته، وخصائصه، وسماته التي تميزه، ومن المعلوم أنّ النسب جزء من الصرف، ذو أهمية بالغة لا يمكن إغفاله؛ لذا أخذت الكتب الصرفية تتحدث عنه بغض النظر عن نسبة المؤلفات الصرفية إذا ما قيست بمؤلفات اللغة الأخرى، وبقي الحديث عنه باباً صرفيّا مستقلا، إلى أن أثبتت الدراسات مدى العلاقة بين المستويين العامّين: الصرفي والصوتي، وقد ظهر ذلك شذراتٍ في المؤلفات القديمة، إلى أنْ جاءت المؤلفات الحديثة وبسطت القولَ فيه، فثمة دراسات جمة ولاسيما النسب، إذ دُرس دراسة صرفية صوتية، ولكن من الملحوظ أنه لا يوجد دراسة مستفيضة فيه، لتتناول شذراته المتفرقة في بطون اللغة، وتربط كل وزنٍ صرفيّ، أو صيغة سماعية بنظيرها الصوتيّ، ولعل ذلك ما أحدث مشكلة من المشكلات التي واجهت هذا المؤلَّف.

وقد جاء هذا المؤلَّف مفصلا موضوع النسبِ؛ محاولا أن يستقصي جانبيه: القياسيّ وكيفية صياغة المفردات التي تخضع لنمطٍ بعينه في الزياة، وإن اختلفت كيفية الأداء والتطبيق، وأما الجانب الثاني فهو السماعيّ الذي لم يأتِ على وتيرة واحدة، وإنما حدّه السماع والذوق اللغويّ. وقد كان معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الموضوع، ثم جمع المعلومات المتعلقة به من أمّات كتب اللغة، ثم التحليل الصرفي الصوتي، نظرا لما لعلم الأصوات من دور في توضيح الخطوات التحليلية. ومن ثَمَّ تصنيف المادة اللغوية؛ كلُّ مسألة وما يناسبها تصنيفا.

أما أهم المؤلفات التي اتكأ عليها الباحث، فهي: الكتاب لسيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، والمقرب لابن عصفور، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي.

وأما المشكلة التي واجهت هذه الدراسة فتتمثل بعدم وجود مؤلف شامل ومفصل يدرس هذا الباب دراسة صرفية صوتية، فضلا عن التناقض البحثي بين الباحثين في عرض بعض مسائله.

وبعدُ، لا بدَّ من تعريف النسب لغةً واصطلاحا، أمّا لغة: فيقال: نسبه ينسبه نسبا، أي عزاه، ومنه النَّسبة والنُّسبة ([[1]](#footnote-1))، أما اصطلاحا: فثمة أقوال فيه، فهو الإضافة عند سيبويه، حيق يقول: "اعلم أنك إذا أضفت رجلا من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إذا أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو حيّ، أو قبيلة ([[2]](#footnote-2))، وعبر المبرد عن ياءي النسبة بالياء المشددة؛ لقوله: "اعلم أنك إذا نسبت رجلا إلى حي أو بلد ألحقت الاسم الذي نسبته ياء شديدة ([[3]](#footnote-3)).

والنسبة عند النحويين هو من: ينسب –كما تقدم- إلى قبيلة أو بلدة، أو صنعة، فيقال: نسبت فلانا إلى بني فلان إذا عزوته إليهم، لذا فالنسبة إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ؛ لأن في الإضافة يذكر الاسمان، ويضاف أحدهما إلى الآخر نحو: غُلام زيدٍ، وفي النسب يذكر المنسوب إليه وحده، ثم يدخل على الاسم زيادةٌ تدل على النسب، ويكتفي بتقديم الموصوف عن ذكر المنسوب، ويكون ذلك بزيادة ياء مشددة وكسر ما قبلها في الاسم المنسوب فيما قلَّت أحرفُه، أو كثرت من الأسماء ([[4]](#footnote-4)).

نحو: عايد عايديّ، وإسماعيل إسماعيليّ

إذن يعرف الاسم المنسوب بأنه الاسم الملحق بآخره ياءٌ مشددة، مكسور ما قبلها علامة لنسبة الاسم، كما تلحق التاء في بعض الأسماء علامةً للتأنيث([[5]](#footnote-5)).

أما عن القول بنقل الحركة الإعرابية على ياءي النسب فليس في جميع الحالات، إذ يستثنى من ذلك الجموع المنسوب مفردها، ولم أجد ما ينبه على مثل هذا. أما الهدف من النسب فهو أن نجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك المدينة، أو البلدة، أومن أهل تلك الصنعة، والفائدة المتحققة من ذلك فائدة الصفة والاختصار([[6]](#footnote-6)).

وأمّا علامة النسبة فياءٌ مشددة في آخر المنسوب إليه، يصبح بسببها الاسم المكون منها ومن الاسم الذي نسب شيئا واحدا منسوبا إلى المجرد عنها، ثم يدل على ذات ليست معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات كاسم الفاعل، أو المفعول، مثلا؛ لأن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة خاصة فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ويحددها، وذلك نحو: مررت برجل تميميّ، أو متعلقة نحو: مررت برجل مصريّ كلامُه([[7]](#footnote-7)).

**لِمَ كان النسب بزيادة الياء ليس غيرها؟**

أما عن سبب اختيار الياء في النسب، وكانت هي المزيدة دون حروف اللغة؛ فلأن القياس كان يقتضي أن تكون الزيادة أحد أحرف المد واللين؛ وذلك لخفتها؛ ولأنَّ زيادتها مألوفة. وكانت الياء أيضا دون الألف؛ لئلا يصبح الاسم مقصوراً فيمتنع من الإعراب، واختيرت أيضا دون الواو؛ لأنّها أخف من الواو"([[8]](#footnote-8)).

وياءا النسب كما تقدم - هما علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث، فكل منهما؛ أي: ياءا النسب وتاء التأنيث يمتزج في الاسم حتى يصير جزءا منه، وينتقل الإعراب إليه([[9]](#footnote-9))، في الإفراد. وذلك نحو: هذا رجل بصريّ ورأيت رجلا بصريّا، ومررت برجل بصريّ، كما تقول: هذه امرأة قائمة، ورأيت امرأة قائمة، ومررت بامرأة قائمة، فكل منهما حرفُ إعرابٍ لما دخلا على الاسم، وقد صارا مما دخل فيه بمنزلة الجزء منه، إذ إنّ العلامة أحدثت في كل من المنسوب والمؤنث معنى جديدا، لم يكن في الاسم من قبلُ، كما أصبح الاسم بالعلامة مرگبا. والعلامة فيه من مقوماته فتنزلت العلامة في كل واحد منهما منزلةَ أداة التعريف كما في قولك: غُلام: الغُلام([[10]](#footnote-10)).

أما سبب تشديد الياء التي للنسبة فثمة مجموعة من العوامل التي أدت إلى ذلك، فمنها: أنّ الياء تشبه ياء الإضافة؛ لأنّ النسب في معنى الإضافة، أما التشديد فيها دون ياء الإضافة فلأن النسب أبلغ من الإضافة وللدلالة على معنی النسب. وكُسر ما قبلها تمهيدا لها([[11]](#footnote-11))، وأيضا لئلا تلتبسَ بياء المتكلم، كما أنها لو لحقت مخففة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما هو الحال في الأسماء المنقوصة نحو: القاضي([[12]](#footnote-12))، فتصبح عرضة للحذف إذا وقعت في موقع من المواقع التي يحذف فيها الاسم المنقوص ياؤه.

إذن، حُصِّنت الياء بالتضعيف؛ لأنّها مدة ساكنة فضوعفت خوف اللبس؛ ووقع الإعراب على الثانية؛ لسكون الياء الأولى؛ لأن حرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه، فوجب تحريك ما قبلها لسكونها، واختير للتحريك الكسر دون الفتح لئلا يلتبس الاسم المنسوب بالمثنى، وكانت الكسرة دون الضمة للخفة؛ لذا لم تثقل عليها ضمةٌ ولا كسرة([[13]](#footnote-13)).

ومن خلال ما سبق نخلص إلى القول بأن هنالك مجموعة من التغيرات التي يحدثها النسب في الاسم المنسوب إليه، منها -كما تقدم - زيادة ياءي النسب في آخره وكسر ما قبلها، وجعل الياءين في آخر الاسم، وجعلهما أيضا حرفا للإعراب، وهذا تغيير لفظي بسبب النسب؛ مما أدى هذا التغيير اللفظي للتغير في المعنى، فإذا نسب إلى العَلمِ المستحالِ نكرة، إذ تدخله أداة التعريف، فيصبح بمنزلة المشتق بعد الجمود، كما يرفع فاعلا ظاهرا أو مضمرا، كأن تقول: رأيت رجلا تميميا أبوه، مثاله على الظاهر، أما رفعه مضمرا فنحو: رأيت رجلا تميميا؛ لذا يكون قد جمع التنكيرَ؛ لكونه يوصِف نكرةً، والصفةَ، فيُجريانه على ما قبله جري الصفة ورفعه فاعلا([[14]](#footnote-14))، وفي انتقاله من حال إلى حال إشارة إلى تغيير اللفظ؛ أي تغيير النسب يكون على ضربين: قياس مطرد لكثرته، وهذا ما يقول فيه سيبويه، أي أن النسب منه ما يجيء على قياس وهو الجاري في كلام العرب، ومنه ما يجيء على غير قياس، يقول الخليل كل شيء عدلته العرب في كلامها تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم يحدثوا فيه شيئا فهو القياس([[15]](#footnote-15)).

وخلاصة ذلك، أنَّ التغيير يكون في اللفظ وهو زيادة الياء المشددة، وفي المعنى، من حيث جعلُه وتحويله اسما منسوبا، وفي الحكم وهو معاملة الاسم المنسوب معاملة المشتقات ([[16]](#footnote-16)).

**موضع ياء النسب من الإعراب:**

لا شك في أنّ ياءي النسب حرفان فهما كما سبق- كتاء التأنيث المربوطة ليس لهما محل من الإعراب، إلا أنّ الكوفيين قالوا إنهما اسم في موضع جر بإضافة الاسم الأول إليه، مستشهدين بما ورد عن العرب قولهم: "رأيت التيمي تيم عدي" بجرّ تيم الثاني، إذ جعلوه بدلا من الياء في التيميّ، فإذا كانت منه كان اسما؛ لأنّ البدل يأخذ حكمَ المبدل منه، غير أنّ ذلك فاسد؛ لأن ياءي النسب كتاء التأنيث، وأيضا أن ياءي النسب ليستا كناية ن مسمى حتى يكون لهما موقع من الإعراب، مع أن الاسم الذي له محل من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الإعراب في لفظه فيحكم على محله([[17]](#footnote-17)). وأما ما قالوا به: رأيت التيميّ تيم عدي فذلك على حذف المضاف، فكأنما القائل عندما ذكر التيميّ دل ذكره إياه على: صاحب، ثم أضمر، تيم عدي، أو ذا تيم عدي ثم حذف المضاف وأبقى للدلالة عليه، وكأنه قال: صاحب تيم عدي ثم حذف المضاف وابقى المضاف إليه على حاله من الإعراب فجعله -وإن لم يذكره - بمنزلة الثابت الملفوظ، ونظير ذلك في اللغة موجود([[18]](#footnote-18)). نحو قول الشاعر من (المتقارب):

1. أكُلّ امْرئً تَحْسبينَ امرءاً ونَارٍ تُوقدُ باللَّيل ناراً

والمراد: وكل نارٍ، إلا أنَّ الشاعر قد حذف (كلا) الثانية للدلالة عليها، وبقى عملها([[19]](#footnote-19))، ومنه آخر من (الطويل):

2. تَعَلّقَ فِيْ مِثْلِ السّوارِي سُيُوفُنَا وَمَا َبَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطُ نَفَانِفُ([[20]](#footnote-20)).

**حقيقة النسبة:**

إن من النسب ما يأتي على قياس وهو جارٍ في كلام العرب، ومنه آخر على غير قياس، فكل شيء عدلته العرب في كلامها تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم يحدثوا فيه شيئا فهو على القياس([[21]](#footnote-21))، وخلاصة ذلك، أنّ النسب يقسم إلى نسب حقيقيّ، وهو ما كان مؤثِّرا في المعنى، وقسم آخر غير مؤثِّر في المعنى([[22]](#footnote-22)).

ومعنى ذلك أنَّ ياءي النسب قد تلحقان بعض الأسماء في اللفظ، ولا يكون منسوبا في معناه، نحو: كرسيّ وشافعيّ. وقد يأتي النسب على غير قياس، كأن يأتيَ على وزن فعّال نحو: عطّار، أو على وزن فاعل نحو تامِر، ومنها سماعية لا تقاس على وزن معين، فحدُّ ذلك موقوفٌ على السماع([[23]](#footnote-23)).

وتميل اللغة في نظامها غالبا إلى السهولة والتيسير في بنية الكلمة العربية، إذ إن من ألفاظ اللغة ما يطرأ عليه حذفٌ أو إبدال عندما تستثقل اللغة مقطعا صوتيا ما، ومن أمثلة ذلك من أنظمة اللغة باب النسب الذي يتمثل بدخول الياء المشددة على الاسم، والذي يرمز له صوتيا بـ "iyy" ومن ألفاظ اللغة ما لا يتغير بحذفٍ ولا إبدال في النسب، سوى كسر الحرف الأخير، وهذه الكسرة لازمة من أجل التجانس مع صوت الياء([[24]](#footnote-24)) ومثال ذلك.

دِمَشـــــــــــــــــــــــــــق دمشـــــــــقــــــــــــــــــــــــــيّ



ص ح + ص ح ص ص ص ح + ص ح ص+ ص ح ص ص

مــــــحمّـــــــــــد مـــــــحــــــمــــــــــــــديّ

mu ham mad mu ham ma diyy

ص ح + ص ح ص+ ص ح ص ص ح+ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص

وثمة أسماء في اللغة يطرأ عليه حذف وإبدال أو الاثنان معا، ونبدأ أولا بما يحذف منه الحرف الأخير عند النسب كما هو عند علماء اللغة القدماء.

**النسبة إلى الأسماء المختومة بتاء التأنيث:**

عندما تنسب الأسماء المختومة بالتاء يجب أن تحذف التاء؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد عندما تنسبه، إذ لا يمكن القول: مكة مكتيّة، فالتاء الأولى للمنسوب إليه، والثانية للمنسوب، وهذا لا يكون في اسم واحد، ولو كان النسب إلى المذكرِ المؤنث لفظا لوجب الحذف([[25]](#footnote-25)).

وثمة عوامل أوجبت الحذف، منها ما تقدم، ومنها ألا تقع التاء حشوا في الكلمة، وتاء التأنيث لا تقع حشوا، وكما أنّ ياءي النسب نزلتا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع نحو: روم روميّ، كما يفرق بتاء التأنيث بين المفرد والجمع، نحو: نخل، نخلة، أيضا أنّ التاء حظّها في الوقف أن تلفظ هاء، فلعدم ثباتها لفظا كان حذفها أسهل، ومنها أيضا أنّ ياءي النسب وتاء التأنيث كلٌ منها بمنزلة الإضافة في الاسم ([[26]](#footnote-26))، وما ينطبق على المؤنث في النسب ينطبق على المذكر المؤنث تأنيثا لفظيا، لعلة التأنيث التي تجمع بين الاسمين، وهي التأنيث اللفظي، ويستوي الحذف سواء أكانت التاء في مؤنث حقيقي، أم كانت بعد الألف نحو مسلمات، أم لم تكن، نحو: أخت وبنت([[27]](#footnote-27))، ومن أمثلة ذلك:

مكى مكيّ، فلولا الحذف لكانت مكتيّ ولو أنّث المنسوب لأصبحت مكتيّة. وتطبيقه الصوتي كما يلي:

مكّة مكّة+ يّ مكّ مكَّــــــــ\*ــــــــيّ

mak kah mak kat iyy mak ka mak ka \*iyy

ص ح ص+ ص ح ص ص ح ص + ح ص ص ص ح ص + ص ح ص ح ص + ص ح + ح ص ص

مكيّ مكّــــــــــــيّ

mak ka iyy mak kiyy

ص ح ص+ ص ح + ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص

والشاهد هنا هو حذف التاء في الاسم؛ لئلا تقع حشوا في الكلمة، فلو جئنا بها على الأصل لكانت كما هو الحال في المخطط السابق، وهذا لا تقبله اللغة، وقد تم بيان ذلك، ويضاف إلى ذلك أيضا أن الأمر ليس مقصورا على حذف التاء فحسب، وإنما حذفت حركة المقطع الأخير (حركة الكاف) بعد حذف التاء لتوالي حركتين، إذ ظهر ذلك من خلال تسلسل الخطوات في تحليل البنية الصوتية للكلمة.

**وأما الأسماء التي يطرأ عليها إبدال وحذف: فتتمثّل فيما يلي:**

**1. الاسم الثلاثي المقصور:**

نحو: هدى هُدويّ، وقد أُبدلت الألف المنقلبة عن الياء كما يرى علماء اللغة القدماء- ألفا؛ لأن الأصل (هُديّ)- استثقالا لإظهارها، فلم يظهرها العرب، لبعضها([[28]](#footnote-28))، إذن تقلب ألف الاسم الثلاثي المقصور واوا في النسب، ولا سبيل غير ذلك كما يرى علماء اللغة القدماء فتقول مثلا:

هُدى هدويّ

عصا عصويّ

فتى فَتويّ

التحليل الصوتي:

هُدى هُدايّ هُدَويّ



ص ح + ص ح ح ص ح + ص ح ح+ ح ص ص ص ح + ص ح + ص ح ص ص

عصا عصايّ عصويّ



ص ح +ص ح ح ص ح + ص ح ح + ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص

وقد ثبت مما سبق أنّ التركيب الصوتي للاسم مضطرب، فلا بد من أن يكون هنالك تصحيح لهذا التركيب؛ وذلك لأنّ الألف هي صائت طويل متسع أمامي، فلا يتناسب مع الكسر([[29]](#footnote-29))؛ لأنه يؤدي إلى توالي حركتين إحداهما طويلة والأخرى قصيرة دون وجود فاصل بينهما([[30]](#footnote-30))، كما ظهر في المخطط السابق، وقد لجأت اللغة إلى المخالفة الصوتية لتجعل من الحركة الثانية في المقطع الثاني شبه حركة واوية، وفضلا عن تحقيق الانسجام الصوتي أيضا؛ حتى لا تنفرد الكسرة الملازمة لياءي النسب على السطر وحدها.

ليظهروها إلى ما يستخفون، فلم يكونوا ليردوا إلى ما يستثقلون، إذ كانت منقلبة مبدلة تخلصا من الاستثقال قبل أنْ يضاف إلى الاسم شيء، فكرهوا أن يردوا حرفا استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في النسب([[31]](#footnote-31)).

والألف في الأسماء المتمكنة، وفي الأفعال أيضا لا تكون أصلا، إنما تكون بدلا أو زائدة، وإذا وقعت آخر الكلمة لا تخلو من أن تكون حرفا ثالثا، أو رابعا أو خامسا، أو سادسا، فما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ثالثها ألف، فلا تكون هذه الألف إلا منقلبة عن واو نحو: عصا بدليل المثنى عصوان، أو تكون منقلبة عن ياء نحو: حصى؛ لقولك في الجمع: حصيات ([[32]](#footnote-32)).

وفي النسب تقلب الألف واوا مهما كان المنقلب عنه، كما يرى القدماء؛ لأن النسب بدخول ياءي النسب، لا يكون ما قبلهما إلا مكسورا، والألف لا تأتي إلا ساكنة، ولا تقبل الكسر فتقلب واوا، ولا تقلب أيضا ياء، تجنبا لتوالي الأمثال، فلو أنها قلبت ياء لاجتمع ثلاث ياءات وكسر في الأول، وذلك مستثقل في اللغة، كما لا يحذف من الاسم شيء؛ لأنه أقل الأسماء أحرفا([[33]](#footnote-33)).

ولا يحذف الألف أيضا، إذ بحذفه يتعين وجوب بقاء ما قبلها على حالها، إشعارًا بالمحذوف، فيما يحذف لعلة، فلو بقيت دون الحذف في النسب لكان النسب في عصا مثلا عصايّ، وفتى فتايّ، ولو حذفت الألف وما قبلها مفتوح في النسب لقلت: عصيّ، وفتيّ([[34]](#footnote-34)). وياءا النسب لا يكون ما قبلهما إلا مكسورا للانسجام الصوتي. ولو كسر ما قيل الألف في النسب بعد حذفها لالتبس بما يحذف لامه نسيّا نحو: دم: دميّ. كما لا يمكن للألف أن تقلب همزة؛ لأن أحرف العلة أنسب.

**2. الاسم الرباعي المقصور:**

عندما يكون الاسم رباعيا مقصورا فلا يخلو من أنْ يكون الحرف الثاني من الاسم ساكنا أو متحركا، كما يمكن أن تكون الألف في آخر الاسم منقلبة أو زائدة للتأنيث. أما المنقلبة فنحو: ألف مَلهى ، أما التأنيث فنحو حُبلى([[35]](#footnote-35))، ويتعين في ذلك ثلاثة أوجه في النسب:

1- أنْ تقلب الألف واوا إذا كانت حرفا رابعا منقلبة عن حرف من نفس الكلمة، إذ يجري مجرى الثلاثي نحو: ملهى، أعيا، أحوى، وقد سُمع ذلك عن العرب فألزمها سيبويه هذا لوجه لاسيما القلب([[36]](#footnote-36))، نحو:

ملهى ملهويّ

أعيا أعيويّ

أحوى أحوويّ.

وقد أُبدلت الألف واوا؛ لأنّها من نفس الكلمة ([[37]](#footnote-37)).

ملهى ملهايّ ملهويّ



ص ح ص + ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص + ص ح+ ص ح ص ص ص ص

ويُلاحظ أنّ التغيير الذي طرأ على بنية الكلمة هنا انزلاق الحركة الثانية من المقطع الثاني إلى شبه حركة واوية؛ للتخلص من توالي مقاطع متماثلة لتحقيق الانسجام الصوتي، ثم أصبح الجزء المتبقي بعد الحذف تابعا للمقطع الذي يليه.

٢- أما الوجه الثاني فحذف الألف([[38]](#footnote-38)) ، نحو :

ملهى ملهيّ

أعيا أعييّ

أحوى أحويّ

ملهى ملهايّ ملهيّ



ص ح ص + ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص + ص ح+ ص ح ص ص

والشاهد هنا هو حذف الحركة الطويلة من الاسم لتوالي مقطعين مرفوض اجتماعُهما، هما الحركة الأمامية المتسعة، والحركة القصيرة الأمامية الضيقة الكسرة، ثم أصبح جزء المقطع المحذوف تابعا للمقطع الذي يليه.

أما الوجه الثالث فتبقى الأنف وتزاد الواو قبل ياء النسب ([[39]](#footnote-39))، فتقول:

ملهى ملهاويّ

أعيا أعياويّ

أحوى أحواويّ

ملهى ملهاويّ ملهاويّ



ص ح ص + ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص + ص ح+ ص ح ص ص

والشاهد هنا زيادة عنصر شبه الحركة الواوية.

أما إذا كانت الألف في الرباعي المقصور زائدة للتأنيث نحو: حبلى، وعطشى فثمة ثلاثة أوجه فيها عند النسب:

1. قلب الألف واواً تشبيها له وحملا على الألف الأصلية نحو: مَلهى([[40]](#footnote-40))، فتقول:

حُبلى حبلوي

عطشى عطشوي

حُبلى حُبلايّ حبلويّ



ض ح ص+ص ح ح ح ص+ ص ح ح + ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص

والشاهد هنا دخول قانون المخالفة؛ ليجعل الحركة الثانية من المقطع شبه حركة واوية.

2. والوجه الثاني أن تحذف الألف، وهو الوجه الأجود والأحق، وكان الحذف أيضا أشكل الوجوه لمنهاج القياس([[41]](#footnote-41))، وتشبيها لهذه الأف بتاء التأنيث التي تحذف في النسب نحو([[42]](#footnote-42)):

حُبلى حُبليّ

عطشى عطشيّ

وأما تحليله الصوتي فعلى النحو التالي:

حُبلى حُبلاي حُبليّ



ض ح ص+ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح + ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص

وقد حذفت شبه الحركة من الجملة الثانية.

3. الوجه الثالث إبقاء الألف، وزيادة الواو قبل ياءي النسب تشبيها لها بالزائدة المعدودة للتأنيث([[43]](#footnote-43))، نحو:

حُبلى حبلاوي

عطشى عطشاوي

حُبلى حُبلايّ حبلاويّ



ص ح ص + ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح ص ص

والشاهد ها دخول حركة شبه حركة واوية.

أما إذا كان الاسم الرباعي المقصور متحرك الثاني، أي مسبوق الألف بثلاثة أحرف متحركات، فلا يجوز في النسب إلا حذف الألف، سواء أكانت للتأنيث، أم لغير التأنيث نحو جَمَزى([[44]](#footnote-44)).

ووجه الحذف هنا أن الألف لا تكون إلا للتأنيث، ولزيادة الاستثقال التي تسببها الحركة؛ لأن الحركة بعض أحرف المد، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال([[45]](#footnote-45))، فتقول:

جَمَزى جَمَزيّ

جَمَزيّ جمزايّ جمزيّ



ص ح+ ص ح+ ص ح ح ص ح+ ص ح + ص ح ح + ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص.

ويتضح مما سبق من خلال تحليل بنية الكلمة أنة قد توالى ثلاثة مقاطع قصيرة في الكلمة، والكلمة من أربعة مقاطع بعد النسب، فلجأت اللغة إلى التخلص من الحركة الطوية من المقطع الثالث؛ فأصبحت الكلمة من ثلاثة مقاطع بغية التخفيف والانسجام الصوتي، وهذا ما ذهب إليه علماء اللغة القدماء.

**3- الأسماء الخماسية المقصورة والسداسية**

إذا كانت الكلمة مبنية على خمسة أحرف فصاعدا فالحذف أولى؛ لأنه حيث كان رابعا أي الألف في الاسم بزنة ما ألفه منه جيد، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلما كثرت عدد أحرف الكلمة لزم الحذف، وإذا زاد الاسم ثقلاً كان الحذف منه ألزم([[46]](#footnote-46)).

فالألف الخامسة تُحذف مطلقا في النسب؛ منقلبة كانت أم زائدة، فليس فيها إلا الحذف([[47]](#footnote-47))، فكانت إطالة الاسم من دواعي الحذف فبالإطالة، وكثرة الأحرف وجب الحذف باجتماعهما معاّ([[48]](#footnote-48))، ومن أمثلة ذلك من الخماسي:

جمادى جماديّ

جُمادى جمادا ي جماديّ



ص ص+ ص ح ح + ص ح ح ص ح + ص ح ح+ ص ح ح +ح ص ص ص ح+ص ح ح+ ص ح ص ص

والشاهد في هذا المثال ونحوه حذفُ الحركة الطويلة من الاسم في المقطع الثالث؛ وذلك لتولي مقطعين في بنية الكلمة، مما أدى ذلك إلى ثقل، فلجأت اللغة إلى التخلص من أحدهما، فكان التخلص من الثاني دون الوصول لتحقيق الانسجام الصوتي، فلو حذف الأول دون الثاني لكان هناك صعوبة واستثقال.

أما السداسي فنحو : مُقولّى مُقوليّ

مُقولّى مُقولا يّ مُقوليّ



ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح + ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ص ص

الشاهد هنا حذف الحركة الطويلة من المقطع الثاني.

وقد ينتقل الحذف إلى القلب إن كان الاسم خماسيا ألفه منقلبة، وما قبلها حرف مشدد، فيصبح الخماسي كالرباعي، وذد ذهب إلى هذا يونس فجعل مثنى بمنزلة مُعطى([[49]](#footnote-49))، فنقول في النسب إلى مثنى:

مُثنى مُثنا يّ مُثنّويّ



ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص+ ص ح + ص ح ص ص

كما أجاز سيبويه إذا كانت الألف خامسة مشدد ما قبلها –لكنها للمؤنث- أن تُقلب واواّ نحو:

عِبدّى عِبدّوي([[50]](#footnote-50))،

عِبدى عبدّا يّ عِبدّويّ



ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص+ص ح +ص ح ص ص

**الأسماء الممدودة**

إن الاسم الممدود هو كل اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة، والممدود على أربعة أضرب:

1- ما كانت همزته أصلية، وتبقى الهمزة على حالها في النسب نحو: قرّاء فتعامل هذه الأسماء في النسب معاملة الصحيحة غير المهموزة([[51]](#footnote-51))، فنقول:

قرّاء قـــــرائــــــــيّ



ص ح ص + ص ح ح ص ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح ص ص.

والملاحظ أنه لم يطرأ شيء على الكلمة سوى كسر ما قبل ياءي النسب، كما أصبح الجزء الأخير –الهمزة- تابعا لما يليه في الوقف، والوصل.

أما الوجه الثاني فقلب الهمزة واوا حملا لهذه الهمزة على الهمزة المنقلبة عن حرف أصلي([[52]](#footnote-52))، كما سيأتي الحديث عن الهمزة المنقلبة، فنقول:

قرّاء قُراويّ

قُرّاء قرّا\* قرّاويّ



ص ح ص+ ص ح ح ص ص ح ص+ ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح ص ص.

وقد تمثّل التغيّر في النموذج السابق من خلال حذف الهمزة أولاً، ثم إدخال عنصر جديد شبه حركة([[53]](#footnote-53))، وليس الأمر كما قيل إبدال الهمزة واوًا.

إذن يجوز في الهمزة الأصلية الوجهان: البقاء أو القلب، والإبقاء على الهمزة أولى، لأن قلب الهمزة الأصلية واواً يُعدّ شاذاً وقليلاً([[54]](#footnote-54)). إلا أن التحليل الصوتي يبيّن أنّ ثمة حذفا موجود وهو حذف الهمزة، وزيادة شبه الحركة الواوية.

2- أما الضرب الثاني فهو ما كانت همزته منقلبة عن حرف أصلي سواء أكان المنقلب عنه واواً نحو: كساء، أم عن ياء نحو: بناء([[55]](#footnote-55))، ويجوز فيها وجهان:

- الوجه الأول: أن تبقى الهمزة على حالها في النسب فتعامل معاملة الهمزة الأصلية؛ لأنها ليست منقلبة عن حرف للتأنيث فعوملت معاملة الأصل نحو:

كساء كسائيّ

بناء بنائيّ

وتحليله الصوتي:

كساء كسائيّ



ص ح + ص ح ح ص ص ح+ ص ح ح+ ص ح ص ص.

- أما الوجه الثاني: فهو قلب الهمزة واوا؛ حملا لهذه الهمزة على الهمزة المنقلبة عن الزائدة –كما سيأتي- مع أن الإبقاء على الهمزة في مثل هذه الأسماء أولى من القلب([[56]](#footnote-56))، نحو:

كساء كساويّ

بناء بناوِيّ

وتحليله الصوتي:

كساء كسا كساوي



ص ح+ ص ح ح ص ص ح+ ص ح ح ص ح + ص ح ح+ص ح ص ص.

3- النوع الثالث: ما كان من الأسماء همزته همزة منقلبة عن ياء زائدة، والذي يميز المنقلبة عن الزائدة هو دخول تاء التأنيث على المنقلبة، نحو: علباء علباية وحرباء حرباية، ووجه قلب الياء همزة لأنها وقعت طرفا، ولما دخلت عليها تاء التأنيث خرجت عن كونها طرفا فرجعت ياء([[57]](#footnote-57))، وفيها وجها في النسب:

أ. الوجه الأول: ألّا تقلب الهمزة وإنما تبقى على حالها([[58]](#footnote-58))، نحو:

علباء علبائيّ

حرباء حربائي

وتحليله كما يلي:

علباء علبائي



ص ح ص+ ص ح ح ص ص ح ص+ ص ح ح + ص ح ص ص.

ب. أما الوجه الثاني: فتقلب الهمزة واوا، وإن لم تكن للتأنيث تشبيها لهذه الهمزة بهمزة التأنيث المنقلبة –كما سيأتي لاحقاً- لأنّ الإبقاء على الهمزة في النسب نحو هذه الأسماء أولى من القلب([[59]](#footnote-59))، مثال ذلك:

علباء علباوِيّ

حرباء حرباويّ.

وتحليله كما يلي:

علباء علبا علباويّ



ص ح ص+ ص ح ح ص ص ح ص+ ص ح ح ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح ص ص.

وأما النوع الرابع من الأسماء الممدودة فما كانت همزته منقلبة عن ألف التأنيث، نحو: بيضاء وسوداء؛ لذلك لا يتصرف هذا النوع خاصة([[60]](#footnote-60)).

ويكون النسب إلى هذه الأسماء بأن لا يحذف منها شيء وإنما تبدل الهمزة واوا، للتفرقة بينه وبين المنون، فما كان همزته للتأنيث فقلبها واوا واجب، وهذه الهمزة هي همزة التأنيث المنقلبة([[61]](#footnote-61))، ومثال ذلك:

بيضاء بيضاويّ

سوداء سوداوي.

وتحليله:

بيضاء بيضا بيضاوي



ص ح ص+ ص ح ح ص ص ح ص+ ص ح ح ص ح ص+ص ح ح+ ص ح ص ص .

ويلحق هذا النوع من الأسماء ما جعل بمنزلته نحو زكريّا زكريّاوي([[62]](#footnote-62))

زكريّاء زكريا زكريّاويّ



ص ح+ ص ح+ص ح ص+ ص ح ح ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح+ ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح+ ص ح ص ص .

**النسب إلى الأسماء منتهية بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد**

عند النسب إلى الاسم المنتهي بالياء المشددة المسبوقة بحرف واحد تحرّك الياء؛ لأنّ الواو لا تكون ثابتة وقبلها ياء ساكنة، فتحرك للحاجة إلى تحركها، وعندما تتحرك أي الياء الأولى تعود إلى أصلها، كراهية اجتماع أربع ياءات([[63]](#footnote-63)).

ففي النسب يُعامل الاسم على وزن (فَعَلَ)، فيُفك إدغامُه وتعود العين إلى أصلها واوا أي ياء، ثم تقلب الياء الثالثة ألفها لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوا في النسب([[64]](#footnote-64))، ويمكن تمثيل ذلك من خلال المخط التالي:

طيّ طويَ طوى طوويّ

أما التحليل الصوتي فهو:

طيّ طيّ يّ طيويّ طووي



ص ح ص ص ص ح ص ص + ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص ص ح + ص ح+ ص ح ص ص

وما حدث في بنية الكلمة دخول قانون المخالفة، فجعل شبه الحركة الثانية –الياء- شبه حركة واوية للفصل بين المتماثلات المتتاليات، ثم أثر الصوت اللاحق المنقلب بالسابق فأبدله من جنسه، ويندرج تحت قانون المماثلة، ومنه أيضاً:

حيّ حيي حيى حيويّ

أما التحليل الصوتي

حيّ حيّ يّ حيويّ



ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص.

وقد وصلت هذه الكلمة إلى صورتها التي هي عليها بعد النسب من خلال قانون المخالفة بقلب شبه الحركة الثانية بين المتشابهات المتتاليات إلى شبه حركة أخرى واوية.

وما ينطبق على المذكر يطبق على المؤنث؛ لأنّ التاء تحذف في النسب، نحو: حيّة([[65]](#footnote-65)).

حية حيٌّ حيي حيى حيويّ

ليّة ليّ لوي لوى لوويّ

وقد قيل في النسب إلى طيّ طييّ، وفي حي حيّيّ ولم يُبال الثقل([[66]](#footnote-66)).

طيّ طيّ يّ طييّ



ص ح ص ص ص ح ص+ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص

إلا أن الملاحظ قد حذفت أحد الياءين لتوالي الأمثال؛ فلو لم يكن حذفٌ لاجتمع أربع ياءات، وهذا مما لا تجيزه قوانين اللغة، ومثلها حيٌّ.

**النسب إلى الأسماء المنهية بياء مشددة مسبوقة بحرفين**

عندما ينسب الاسم المختوم بياء مشددة المسبوقة بحرفين، يكره أن يتوالى في الاسم أربع ياءات، فتحذف الياء الزائدة تخلصا من الثقل ثم تبدل الواو من الياء التي منقوصة، وكان الحذف للزائدة دون الأصلية؛ لأنّ من ما تبقى تصير ألفاً فكان النسب إلى (فَعَل أو فُعَل، بفتح العين) فما يُحذف هو الياء الأولى([[67]](#footnote-67))، وياء التصغير إن كان الاسم مصغراً، نحو: قُصيّ وأميّة([[68]](#footnote-68)).

وبعد حذف الياء التي هي ياء فعيل بقي الاسم على وزن (فَعِل)، فأبدلت الكسرة التي تسبق الياء فتحة، ثم قُلبتِ الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت واواً كما هو الحال في الثلاثي المقصور[[69]](#footnote-69)).

ويستوي فيه المذكر والمؤنث، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط:

غنيّ غنيي غَني غَنَي غَنَى غنويُّ

أما التحليل الصوتي فهو:

غنيّ غنيّ يّ غَنِيّيّ غينويّ غَنَوي



صح+ ص ح ص ص ص ح+ ص ح ص ص+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص ص+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص

وقد دخلت ياءا النسب على اسم مضعّف بالياء فحصل ثقل لتوالي الأمثال ثم حلّ قانون المخالفة ليجعل شبه الحركة الثانية شبه حركة واواية، ثمّ تمّ التخلص من شبه الحركة الأولى، ومثال ذلك (أميّة)

أميّ أميّي أُمِي أُمَي أُما أمويّ

وجاء عند سيبويه أنّ من العرب في مثل هذه الأسماء من يُبقي الياء المشددة وإن كانت مسبوقة بحرفين([[70]](#footnote-70))، نحو:

قصيّ قصيي في النصب قصيّيٌّ قصيّيّ

وقد جمع بين أربع ياءات متتاليات.

**البناء الصوتي:**

قصيّ قصيّ ي قصييّ



ص ح+ ص ح ص ص ص ح+ ص ح ص ص+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص+ ص ح ص ص.

ولكن يُلاحظ من خلال التحليل الصوتي أنّه لا يمكن الإبقاء على أربع ياءات لفظا، فما يُجاز خطًّا لا يُجاز لفظاً.

**النسب إلى الأسماء المختومة بياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف فصاعداً**

يكون النسب إلى هذه الأسماء بحذف الياء المشددة، سواء أكانت هذه الأسماء مذكرة أو مؤنثة([[71]](#footnote-71))، فيكون لفظ الاسم بعد النسب كما كان قبل النسب، فاللفظ واحد إلا أنّ التقدير مختلف، وعلامة الحذف لئلا يُجمع بين علامتي النسب في اسم واحد، كما لا يجعل بين علامتي تأنيث في اسم واحد([[72]](#footnote-72))، مثال ذلك:

* مرميٌّ مرميّ ي مرميّ
* حانية حانييّ حانيّ

ويمكن أن يتضح أكثر من خلال التحليل الصوتي الآتي:

مرميّ مرميّ ي مرميّيّ مرميّ

mar miyy mar miyy iyy mar miyy iyy mar miyy

ص ح ص+ ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص

والشاهد هو حذف المقطع الأخير من الاسم في النسب لتوالي مقطعين متشابهين هما الأخير في الكلمة، ومقطع الدلالة النسبية؛ فكان الحذف تجنُّبا للثقل.

وقد ذهب سيبويه إلى جواز قلب الياء الثانية واواً بعد حذف الأولى نحو:

* حانيّة حانويّ
* مرمىّ مرموي([[73]](#footnote-73)).

وهو جائز أيضا عند ابن يعيش؛ وذلك لأن أصل الاسم (مرميّ) مرموي، فاجتمعت الواو والياء والأول ساكن فقلبت الواو ياء، ثم أدعمت الأولى في الثانية ثم كُسر ما قبل الياء لتصح، فلما نسب الاسم استثقل اجتماع أربع ياءات فحذفت الأولى المنقلبة عن واو مفعول لزيادتها، فأصبحت الكلمة مرميْ مثل: يرمي، فقياسه في النسب قياس (يرمي) لو كان اسما، ثم أُبدلت الكسرة فتحة- كسرة ما قبل الياء- ثم أُبدلت الياء ألفا لتطرفها بعد فتح، فقيل: حانية حانويّ([[74]](#footnote-74))، ومرميّ: مرموي ويتضح ذلك بالمخطط:

مرميّ مرميّ يّ مرمييّ

ص ح ص+ ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص ص+ ح ص ص

mar miyy mar miyy Iyy mar miyy Iyy

مرميّ مرميويّ مرمويّ

ص ح ص+ ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص

mar miyy mar miy wiyy mar ma miyy

وقد استوى الاسم على صورته النهائية من خلال إضافة ياءي النسب أولا ثم دخول قانون المخالفة الصوتية لئلا تتوالى المتماثلات، ثمّ حذفت شبه الحركة –الياء- طلباً للتخفيف والانسجام الصوتي.

وعند ابن مالك أنّ ما كان من الأسماء مختوما بياء مشددة مسبوقة بحرفين وجب حذف إحدى الياءين في النسب فإذا كانت إحدى الياءين أصلاً، والأخرى زائدة، فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة ويبقي الأصلية ويقلبها واواً –كما تقدم في مَرْمَوِيّ- لكنها لغة قليلة، والمختار هو الحذف سواء في الزيادة أم في الأصل([[75]](#footnote-75))، نحو:

حانيّة حانيّ حانِي حانَي حانَى حانويّ

أما إذا وقعت الياء المشددة مسبوقة بأربعة أحرف فيوجب حذفها دون تفصيل، ويستوي في ذلك ما كان فيه الحرف الثاني أصلا أو كانا زائدين([[76]](#footnote-76))، أي الياء الأولى والثانية.

ما كان أصلاً نحو: أحاجيّ أحاجيّ بعد النسب

ما كان زيادة نحو: نجاتي نجاتيّ([[77]](#footnote-77))،

أحاجيّ أحاجيّ ي أحا جــــ\*ــــيّ أحاجيّ



ص ح+ ص ح ح+ ص ح ص ص ص ح+ ص ح ح+ ح ص ص+ ح ص ص+ ح ص ص ص ح+ ص ح ح+ ص\*+ ح ص ص ص ح+ ص ح ح+ ص ح ص ص

والشاهد في هذا المثال حذف المقطع الأخير من الاسم .

**النسب إلى المنقوص**

1. **المنقوص الثلاثي:**

هو الاسم المنتهي بياء أصلية مسبوقة بكسرة.

والاسم المنقوص الثلاثي هو الاسم المكوّن من ثلاثة أحرف، مختوما بياء مكسور ما قبلها، ويكون النسب إلى هذه الأسماء بإبدال الياء واواً كراهية أن يجتمع ياء مسبوقة بكسر مع ياءي النسب([[78]](#footnote-78))،نحو:

* عمِي عمويّ
* شجي شجوي

وعند الأنباري أبدلت الكسرة فتحة لئلا يجتمع توالي أمثال، ثم قُلبت ألفا؛ لتطرفها بعد فتح ما قبلها، ثم قُلبت الألف واوا عند النسب فأُلحق الاسم الثلاثي المنقوص بالثلاثي المقصور[[79]](#footnote-79))، فيصير المنقوص الثلاثي في حكم عما وشجا([[80]](#footnote-80))، ويكون النسيب عموي وشجوي، وفتح ما قبل الواو([[81]](#footnote-81))، بيان ذلك:

* عَمِي عَمَي عما عموي
* شجِي شَجَي شجا شجويّ

التحليل الصوتي:

عمي عمي يّ عمييّ عَمِوي عَمَويّ



ص ح+ ص ح ص ص ح+ ص ح ص+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص+ ح ص ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص ص ح+ص ح+ ص ح ص ص

وقد تم ذلك من خلال دخول ياءي النسب، ثم دخول قانون المخالفة ليجعل الجزء الثاني من الحركة الطويلة شبه حركة واوية، ثم كانت مخالفة أخرى بين شبه الحركة الواوية الناتجة عن المخالفة، وبين حركة الحرف الذي قبله فأبدلت الحركة فتحة طلبا للتخفيف والتخلص مع شبه حركات متماثلات.

أما ما ذهب إليه الأنباري فقد تم تحليل ذلك في الاسم المقصور الثلاثي.

**النسب إلى الاسم المنقوص الرباعي:**

إذا كان الاسم المنقوص رباعيا تسقط الياء من الاسم عند النسب؛ لئلا يتلاقى ساكنان، كما لا تُحرّك الياء في مثل هذا، فلم تنكسر أو تجر، وياءا النسب لا يكون ما قبلهما إلا مكسوراً، ومثال ذلك قول العرب: أولي: أوليٌّ، وناجية : ناجيّ، فلو سميت رجلاً يرمي لقلت في نسبه: يرميّ، وإلى عُرقُوة علاقيّ([[82]](#footnote-82))، ومنه قول علقة بن عبدة من البسيط:

كَأْسُ عزيزٍ مِنَ الأعنابِ عَتَّقها لَبَعْضِ أرْبَابِها حَانيّة حُومُ([[83]](#footnote-83))

أما كيفية النسب إلى عُرقوة وتُرْقوة، فعندما حذفت التاء للنسب وقعت الواو متطرفة بعد ضم وذلك مرفوض في الأسماء، فقلبت الواو ياء فأصبح عرقيّ وترقيّ، وكسر ما قبل الياء، ثم كان النسب بحذف الياء ثم إضافة ياءي النسب([[84]](#footnote-84)).

عرقوة عرقُو عُرقي عرقيّ

تُرقوة ترقُو ترقي ترقيّ

والتحليل الصوتي:

عُرقُوة عُرقُوّ عُرْقْ عُرقْ يّ عُرقِي



ص ح+ ص ح+ص ح ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ح ص ص ص ح ص ص+ ح ص ص ص ح ص ص ح ص ص

ولتعليل ما سبق فقد سقطت التاء من الاسم، ثم سقوط شبه الحركة الواوية ثم سقوط حرف القاف؛ لئلا تجتمع حركتان متتاليتان، ثم دخول ياءي النسب.

ويجوز أن تبقى الواو في النسب عند ابن يعيش؛ فكما ثبتت في التأنيث فكذلك تثيبت مع ياء النسب، إذ يقول حكي عن العرب أنهم يقولون في النسب إلى قرنوة قرنويّ([[85]](#footnote-85)).

قُرنوة قُرنُوَ قرنُوَ+ يّ قرنوِي



ص ح+ ص ح+ ص ح+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص

ولبيان ما سبق فقد سقط التاء ثم إضافة ياءي النسب، فاجتمعت حركتان: الفتحة في المقطع الأخير من الكلمة المراد نسبها والرجة التي تسبق ياءي النسب فحذفت الحركة الأولى؛ لأنّ الحركة وحدها لا تمثل مقطعا صوتياً حتى تنفرد على السطر، فضلاً عن امتناع اجتماعهما معاً.

وعند الخليل جواز قلب الياء واوا فيكون النسب إلى يرمي –اسما- يرموي، ومنه قول الشاعر تميم بن مقبل من الطويل:

وَكَيفَ لَنَا بالشِّرْبِ إنْ لَمْ تَكُن لَنَا دَوَانيقُ عِنْدَ الحَانَويِّ ولا نَقْدُ([[86]](#footnote-86)).

وعلّة قلب الياء واوا عند الأنباري فلأن الكسرة أبدلت فتحة وصارت الياء ألفا قلبت الألف واو في النسب، لعلة المشابهة بعد قلب الياء ألفا بالاسم الرباعي المقصور([[87]](#footnote-87))، فيكون تطبيقه:

* يرمي يرمَي يرمَيّ يرمويّ
* حانيْ حانَي حانَيّ حانويّ

التحليل الصوتي

يرمي يرمي ي يرمِوِ يّ يرمَوي



ص ح ص+ ص ح ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح+ ص ح ص ص

والشاهد هو إبدال العنصر الثاني من شبه الحركات اليائية الطويلة الواقعة نهاية الاسم، شبه حركة واوية؛ للمخالفة الصوتية بين المقاطع، ثم كانت مخالفة أخرى بين حركة الواو وبين حركة الحرف الذي قبله فأبدلت الكسرة فتحة([[88]](#footnote-88))، ومنه أيضا نحو:

يتقي يتقي ي يتقـــــــــــــيّ يتقــــــــــــــــــــــــــــيّ



ص ح+ ص ح+ ص ح ح ص ح+ ص ح+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح+ ص+ ح ص ص ح+ ص ح+ ص ح ص ص

والشاهد حذف الحركة اليائية الطويلة من آخر الاسم، لاجتماع حركتين أحدهما طويلة والأخرى قصيرة دون أن يفصل بينهما بفاصل وهذا مرفوض.

إذن يجوز في الاسم حذف الياء، ثم الحاقه ياء النسب نحو: قاضي- قاضيّ، أو قلب الكسرة فتحة فتصير الياء ألفاً لوقوعها متطرفة بعد فتح –في الاسم- ثم تقلب الألف واوا نحو قاضي- قاضويّ، وإذا كان الاسم الرباعي المنقوص متروك الثاني مثل يتّقي مخففاً من يتّقي فلا بدّ من حذف الياء([[89]](#footnote-89))، ويستوي في هذه الأسماء المذكر والمؤنث فما ينطبق على المذكر ينطبق على المؤنث إلا أن المؤنث يزيد على المذكر بحرف التاء.

**النسب إلى الخماسي المنقوص والسداسي:**

تنسب هذه الأسماء بحذف الياء مطلقاً وتلقى ياءا النسب نحو: مرامي- مراميّ، وحكم الحذف واجب لأنها حذف خامس، فمنه أيضا محْيي فالياء الخامسة وما فوقها أي السداسية نحو: مستعلي، فليس فيها عند النسب إلا الحذف([[90]](#footnote-90))، بل وجوب الحذف لطول الكلمة([[91]](#footnote-91))، نحو:

* محييّ محييٌّ

التحليل الصوتي:

مُحييّ محيّ ي مُحي\* ييّ



ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح+ ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح+ ص ح ص+ص ح ص ص.

والشاهد حذف المقطع الأخير من الكلمة والحركة اليائية الطويلة.

مُستعلي مستعلي يّ مستعليّ



ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح ح+ ح ص ص ص ح ص+ ص ح ص+ ص ح

ولتحليل ما سبق: وقد حذفت الحركة اليائية الطويلة من الاسم الواقعة في آخره لتوالي حركتين، وذلك بعد دخول ياءي النسب.

**الخاتمة:**

بعد استقصاء النسب في جانبيه: القياسيّ والسماعيّ تبين أنه لم يأتِ على وتيرة واحدة، ، وقد كان مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بالجانب الصرفيّ ويظهر ذلك من خلال التفسير الصوتي للكثير من الأبواب الصرفية، وقد ظهرت النتائج الصوتية الدقيقة غالباً في الكلمة المعتلة.

**النتائج التي توصل إليها الباحث:**

1. أنّ الجانب الصوتي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الصرفيّ ويظهر ذلك من خلال التفسير الصوتي للكثير من الأبواب الصرفية.
2. أنّ علم الأصوات يسهم إسهاما كبيراً في فهم بنية الكلمة العربية.
3. يعد علم الصوتيات أكثر العلوم اللغوية في الوصول إلى نتائج دقيقة.
4. أنّ علم الأصوات يسهل التعامل مع بنية الكلمة الصرفية.
5. يفنّد علم الأصوات بعضا من النتائج التي قال بها العلماء القدامى.
6. تظهر النتائج الصوتية الدقيقة غالباً في الكلمة المعتلة.

7-أنّ النسب ينقل المبنيات إلى حيّز المعربات.

**المصادر والمراجع**

* الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده عبدالقادر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وضبط التراث، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبدالحميد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2005.
* امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي، الديوان، تأليف علي إبراهيم أبو زيد، ط1، دار الكتاب الجامعي 1993.
* الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت: 513هـ)، أسرار العربية، تحقيق: فخر الدين صالح قدّارة، ط1، دار الليل، بيروت. 1995.
* الأنباري، كمال الدين أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع.
* جرير، الديوان، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، 1995، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
* الجوابرة، علي سليمان، التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور عبدالقادر مرعي، 2007.
* الحظيئة، جرول بن أوس بن جؤبة بن عيسى بن بغيض بن ريث بن غطفان، الديوان، رواية ابن حبيبي عن أبن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، د.ط، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998.
* الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه محمد أحمد القاسم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت2001.
* سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، ط2، دار العلمية، بيروت، لبنان2009.
* السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان ، 1427هـ.
* العجاج، عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، الديوان، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه سعيد ضناوي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان1997،.
* ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي (ت: 669هـ)، المقرّب، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1948.
* ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة أربيل، العراق.
* علقمة بن عبدة بن النعمان بن ربيعة، الديوان، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، وورديّة الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب.
* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إميل يعقوب، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1999.
* ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم النصاري، (ت: 711هـ)، لسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، مراجعة عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ،ط1، بيروت، لبنان،2003م.
* ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش (ت: 643هـ)، شرح المفصل، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبدالجواد عبد الغني، مصر، القاهرة.

1. () ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت: 711هـ)، لسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل ابراهيم، ط1، (2003)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، مادة نسب، ص889. [↑](#footnote-ref-1)
2. () سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط2، دار العلمية، بيروت، لبنان،2009، ج3، ص367. [↑](#footnote-ref-2)
3. () المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت:285هـ)، المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إميل يعقوب، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1999 ج3، ص111. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش (ت:643هـ) شرح المفصل، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، مصر القاهرة، ج4، ص587. [↑](#footnote-ref-4)
5. () المرجع نفسه، ج5، ص587. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص587. تعديل/ المرجع السابق: ج5، ص587 [↑](#footnote-ref-6)
7. () الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت: 586هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، شرح شواهده عبدالقادر البغدادي (ت:1093هـ)، تحقيق وضبط التراث: محمد نور الحسن، محد الزفزاف، محمد محي الدين عبدالحميد ، ط1، دار إحياء التراث العرب، بيروت، لبنان، القسم الأول2005، ج2، ص212-213. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص589. [↑](#footnote-ref-8)
9. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص243، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص588. [↑](#footnote-ref-9)
10. () المرجع نفسه، ج5، ص588. [↑](#footnote-ref-10)
11. () الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت: 513هـ)، أسرار العربية، تحقيق: فخر الدين صالح قداره، ط1، دار الجليل، بيروت،1995، ص319. [↑](#footnote-ref-11)
12. () المبرد، المقتضب، ج3، ص111، ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص588. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص588. [↑](#footnote-ref-13)
14. () المرجع نفسه، ج5، ص590، الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص212،213. [↑](#footnote-ref-14)
15. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص367، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص590. [↑](#footnote-ref-15)
16. () المرجع نفسه، ج5، ص590. الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه محمد أحمد القاسم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،2001، ص138. [↑](#footnote-ref-16)
17. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص588. [↑](#footnote-ref-17)
18. () المرجع نفسه، ج5، ص589. [↑](#footnote-ref-18)
19. () المرجع نفسه، ج5، ص589. [↑](#footnote-ref-19)
20. () المرجع نفسه، ج5، ص13. [↑](#footnote-ref-20)
21. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص367. [↑](#footnote-ref-21)
22. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص589. [↑](#footnote-ref-22)
23. () ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي، (ت: 669هـ)، المقرّب، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعبلي محمد معوض، ط1، دا رالكتب العلمية، بيروت، لبنان،1948، ص540. [↑](#footnote-ref-23)
24. () عبدالقادر عبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ط1، 2010، دار صفاء، ص441. [↑](#footnote-ref-24)
25. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص367. [↑](#footnote-ref-25)
26. () الأنباري، أسرار العربية، ص319-320. [↑](#footnote-ref-26)
27. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص208. [↑](#footnote-ref-27)
28. () المرجع نفسه، ج2، ص229. [↑](#footnote-ref-28)
29. () عبدالقادر عبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ص441. [↑](#footnote-ref-29)
30. ()الجوابرة، علي سليمان، التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور عبدالقادر مرعي، 2007، ص144. [↑](#footnote-ref-30)
31. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص375. [↑](#footnote-ref-31)
32. () المبرد، المقتضب، ج3، ص114، ابن يعيش، شرح المفصل،، ج5، ص599. [↑](#footnote-ref-32)
33. () المرجع نفسه، ج5، ص599، ابن عصفور، المقرّب، ص454. [↑](#footnote-ref-33)
34. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. [↑](#footnote-ref-34)
35. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص599-600. [↑](#footnote-ref-35)
36. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص385. [↑](#footnote-ref-36)
37. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص600. ابن عصفور، المقرّب، ص457. [↑](#footnote-ref-37)
38. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. [↑](#footnote-ref-38)
39. ()ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص600. ابن عصفور، المقرّب، ص457.

    [↑](#footnote-ref-39)
40. () المبرد، المقتضب،ج3، ص122، ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص600. ابن عصفور، المقرّب، ص456-457. [↑](#footnote-ref-40)
41. () المبرد، المقتضب، ج3، ص122. [↑](#footnote-ref-41)
42. () المرجع نفسه، ج3، ص122. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص600. [↑](#footnote-ref-42)
43. () المرجع نفسه، ج5، ص600. ابن عصفور، المقرّب، ص457. [↑](#footnote-ref-43)
44. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص387. المبرد، المقتضب، ج3، ص123. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص601. [↑](#footnote-ref-44)
45. () المبرد، المقتضب، ج3، ص123. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. ابن عصفور، المقرّب، ص 456. [↑](#footnote-ref-45)
46. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص388-389. ابن عصفور، المقرّب، ص456. [↑](#footnote-ref-46)
47. () المبرد، المقتضب، ج3، ص123. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. [↑](#footnote-ref-47)
48. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص601. [↑](#footnote-ref-48)
49. () سيبويه، الكتاب، ج4، ص389. [↑](#footnote-ref-49)
50. () المرجع نفسه، ج3، ص389. [↑](#footnote-ref-50)
51. () المبرد، المقتضب، ج3، ص123. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص609. [↑](#footnote-ref-51)
52. () المرجع نفسه، ج5، ص609. [↑](#footnote-ref-52)
53. () المرجع نفسه، ج 5، ص610. [↑](#footnote-ref-53)
54. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. ابن عصفور، المقرّب، ص459. [↑](#footnote-ref-54)
55. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص609. [↑](#footnote-ref-55)
56. () المرجع نفسه، ج5، ص610. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص459. [↑](#footnote-ref-56)
57. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص610. [↑](#footnote-ref-57)
58. () المرجع نفسه، ج5، ص609. [↑](#footnote-ref-58)
59. () ابن عصفور، المقرّب، ص 459. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص610. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص239. [↑](#footnote-ref-59)
60. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص609. [↑](#footnote-ref-60)
61. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص391. المبرد، المقتضب، ج3، ص123. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص229. [↑](#footnote-ref-61)
62. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص391. [↑](#footnote-ref-62)
63. () المرجع نفسه، ج3، ص377. [↑](#footnote-ref-63)
64. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص606. [↑](#footnote-ref-64)
65. () المرجع نفسه، ج5، ص606. [↑](#footnote-ref-65)
66. () سيويه، الكتاب، ج3، ص377. ابن عصفور، المقرّب، ص 454-455. [↑](#footnote-ref-66)
67. () سيويه، الكتاب، ج3، ص377. ابن عصفور، المقرّب، ص 456. [↑](#footnote-ref-67)
68. () المبرد، المقتضب، ج3، ص117. [↑](#footnote-ref-68)
69. () الأنباري، أسرار العربية، ص322. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص597. [↑](#footnote-ref-69)
70. () سيويه، الكتاب، ج3، ص383. [↑](#footnote-ref-70)
71. () المرجع نفسه، ج3، ص378. [↑](#footnote-ref-71)
72. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص607. [↑](#footnote-ref-72)
73. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص378. [↑](#footnote-ref-73)
74. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص607-608. [↑](#footnote-ref-74)
75. () ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت:769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة أربيل، العراق، ج4، ص71. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص238. [↑](#footnote-ref-75)
76. () الأستراباذي، شرخ الشاقة، ج2، ص238. [↑](#footnote-ref-76)
77. () المرجع نفسه، ج2، ص238. [↑](#footnote-ref-77)
78. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص375. [↑](#footnote-ref-78)
79. () الأنباري، أسرار العربية، ص322. [↑](#footnote-ref-79)
80. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص602. [↑](#footnote-ref-80)
81. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص230. [↑](#footnote-ref-81)
82. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص372. [↑](#footnote-ref-82)
83. () علقمة بن عبدة بن النعمان بن ربيعة، الديوان، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب، ص68. [↑](#footnote-ref-83)
84. () ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص603. [↑](#footnote-ref-84)
85. () المرجع نفسه، ج5، ص603. ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج4، ص71. [↑](#footnote-ref-85)
86. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص373. [↑](#footnote-ref-86)
87. () الأنباري، أسرار العربية، ص323. [↑](#footnote-ref-87)
88. () ابن عصفور، المقرّب، ص457-458. [↑](#footnote-ref-88)
89. () الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص223. [↑](#footnote-ref-89)
90. () سيبويه، الكتاب، ج3، ص372. ابن عصفور ، المقرّب، ص458. [↑](#footnote-ref-90)
91. () ابن يعيش، شرح المفصل، ح5، ص604. الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص233. [↑](#footnote-ref-91)